

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦٤٨٩ - ٥/٣٣١

العنوان: رسالة تتعلق بحركة الوحدة

المؤلف: محمد أ. ميم - لا سيما - تبلي - ٥١٠١٢

تاريخ النسخ: القرن الثالث عشر الهجري تقديراً

اسم الناسخ: ١٩٣٧

عدد الأوراق: ٥٥ - ٥٥

ملاحظات:

Copyright © King Saud University

١٨٩

رسالة تتعلق بجهة الوحدة ، تأليف محمد أمين - كان

٢٠٩

حيا قبل سنة ١٠١٣هـ . كتبت في القرن الثالث

عشر الهجري تقديرا .

١٩٥٠ × ١٣ سم

٢١ س

٢٠ ق

٦٤٨٩

نسخة جيدة ، خطها تعليق مقروء .

للظاهرية (الفلسفة والمنطق) : ٣٣

١- الفلسفة الاسلامية في العصور الوسطى أ- المؤلف

ب- تاريخ النسب - ج- شرح على جهة الوحدة .

١٩-٢-٨-١٠١

١٢١٠-٥

نهار سبأ الحزبي مشغول بحكمة الوحدة في الفناء شرح على السبأ النوبي

على

عبد الكريم دهرندي من محاوره طوره

ولولم تكن طالب كثيرة ولما يكون من حق كل اهلا من من فوات

شيء مما يعينه وصرق الهممة الى ما لا يعينه ولولم يكن من حقك

ان تعرف اهلا من من فوات شيء مما يعينه امكن التالى بكلا شقيق

بطوالمقدم مثله اتصالي لما كان من حق كل طالب كثيرة تضبطها

جده ووحدة ان يعرفها بتلك الجدة جري عادة العلماء على تقديم

الشعور باحدى امور ثلث ولما جري عادة العلماء على تقديم الشعور

باحده امور ثلث فنقول باعتبار الجدة الاولى وباعتبار الجدة الثانية

ينتج ولما كان من حق كل طالب ان يعرفها بتلك الجدة فنقول لكن للمقدم

ثابت وكذا التالى ولكن ثبوت المقدم

لأن السبأ الحزبي مشغول بحكمة الوحدة في الفناء شرح على السبأ النوبي

نظرة على هذه الامور وان لم يكن من

اربعين يومين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم
انما انشأ ما يفتح به المنطق والكلام حدائق الوحد الذي
براه الامام ونقب جواهر دالة على وحدته على وجوه البهر
والاعوام واهم ما يستتر به البلاغة الخبايا صلوة
من صلت بدرر كلمات الرموز والدقائق وهو بحر المبتدئ
بجواهر الباهرة المكافاة الخبايا **وبعد** فهذه كحقائق
شريفة بعبارة رقيقة تسابق معانيها الاذهان بل تدقيقا
غامضا نقي استماعها الاذهان علفتها على البحث المتداول
فيما بين المحصلين الموسوم بحكمة الوحدة بين المتعلقين
المشتملة على اشارات الملائكة امور لا يلوح عليه اثر الا
رتباب والمتممة على اشياء هي ام الكتاب وقد كنت
متأثرا مطالعتها ومتجاثرا منظرها من لم يحف مني
من رموزها ورفعت الحجب واساز عن وجوه كنوزها
واطلعت فيها على نكات لا يهتدي اليها بدون اعلم الاطلاع
الامعي ولا يسترشدها الا الا واحد في فتمت عن ساق
الجدار استخارج نفايس درر قد احببت تحت جلايب
عبارة واستكشاف عرايس عز قد استترت
تحت براقع استعاراة ضامها اليها ما سمعته من مستاذنا
الحق محمد ومنا الحق بل عامتها ما وردنا من فوايده

وجله ما ذكرنا من عوايده فجاه بحمد الله رسالة جامعة
لفوايده لم يسمع لشدة الاذهان وحاوية لفوايده بطش
انفس قبلهم ولا جان فان ردنا الاغنياء في قبيل
الازكيا وبالك التوفيق وبهذه ازمة التحقيق **واعلم**
ان المقوم قد اورد دولة او ايل كتب الفرض بخفا طويلا وسنوا
فيه امور يتوقف عليها الشروع على وجه البصرة و
تعيين في كقصيل الفرض وسنوه بالمقدمة وطولوا في
الكلام بطويلا يلحاذ يتبع عن الاطالة والضيقة يستتر
للمتعلم والمصنف تركها راسا وقصر عما هو المقصود
روايت الايجاز وكون كتابه للمبتدئ الذي كقصيل
قصر في فله ينفعه في كقصيل البصرة ولا ما يوجب
المرغبة بل غاية امره ان يفتره المعلم على ما في الكتاب
واشاره على اراد ان يقتفي اشر المقدم شيئا للفايدة
وتكميل العائدة او رد ما هو مختص ذلك البحث وليب
وصدوره بالامر بالمعلم اهتماما بشانه لكونه مناط كفتوم
كلام المقوم فقال **اعلم** ايها الطالب المسترشد ان
من جهة كل طالب كشرة اي امور متكثرة علماء كانت
او غيره مدونا او غيره كاشنة تلك الكثرة بحيث يقضيها
اي جعل تلك الكثرة مصنوعة بحيث لا يشذ منها ما يجب
دخوله فيها جهة وحدة اي جهة وامر صار سببا لاجدة
تلك الامور المتكثرة في ذواتها والمباعدة في انفسها

واستحسن بسببها عقد ما شيا واحدا وتسميتها باسم
واحد وتعودها بالتدوين ان كان من العلوم مثلا
علم عبارة من المسائل المتكثرة المتعددة ومع ذلك
قد عرفتوها علما واحدا ولسموه باسم واحد وتعودها
بالتدوين ان كان من العلوم مثلا كل علم عبارة من المسائل
المتكثرة المتعددة ومع ذلك قد عرفتوها علما واحدا
افردوه بالتدوين فلا شك ان هناك امرين
تلك الكثرة ويرتبط به بعضها ببعض وبواسطة
عدها علما واحدا فذلك الامر هو جهة الوحدة بمعنى جهة
صادت سببا للوحدة الاعتبارية لتلك الامور الكثرة
واضافة الجهة الى الوحدة لامية من اضافة السبب الى الملبس
فقول تضبطها صفة للكثرة احتراز عن المسائل
الكثيرة المجمعة من عدم مخالفة مع لانها وان كانت
مشاركة في انها احكام بامود على اخرى لكن تلك
المشاركة ليست مما يستحق بسببها عقد تلك المسائل
علما واحدا في حق كل طالب كثره كذلك ان يتصور
كلها منها بخصوصها كما ان من حق طالب امر واحد ان يتصور
بخصوصه وقال ابونا واستادنا صدر المحققين لا زال
كاسم صدر الفقيه ما دام العقول طامس كثره الآولها
جهة تضبطها وتجعلها واحدة اعتبارية واقلها مشاركة
الامور في انهما موجودان لكن منها ما اعتبر ضبط

تلك الجهة التي تكاملها المشاركة في امر يعتد به كالموضوع
والفاية ومنها ما لم يعتد به كالمسائل الكثيرة الغير المشاركة
في امر يعتد به فقول تضبطها امشادة الى جهة واحدة
اعتبر ضبطها كما هو المتبادر لاما يمكن ان يعتد بخرج
المسائل المجمعة من العلم في المشاركة المذكورة وان
كانت جهة تضبطها الا انها لم تقبل لعدم كونها من
امر يعتد به هذا كلام تحقيقه لا ريب فيه الا انه
مبني على ان الرتبة جهة الوحدة الامر الذي صار سببا
لوحدة الكثرة سواء استحسن بسببها عدها شيئا واحدا
او لا ولا شك انه لا يوجد على هذا كثرة لا تضبطها
جهة واحدة كالمسائل المذكورة وما يقضي منه التخييل
اراد بعضهم بالجهة فما ذكرنا وقال مع ذلك ان قوله
تضبطها قيد واقع لا احترازي اذ لا يوجد كثرة
لا تضبطها جهة واحدة واعرف وقد اورد التصديرون
شبهة الكتاب على قوله في حق كل طالب كثره انه لا
يفيد التصود وهو انه من حق كل طالب المسائل المصنوعة
المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة اذ كثرة كونها
مهمة في قوة من حق كل طالب بعض الكثرة فلا
يفيد التصود وهو ظاهري والتصود لا مرفق فثبتوا
قاعدة بان التسوية بان في كثرة للمعوم كما في عمرة خير من
جودة وقادة بان الرملة عند العلماء البلاغة قد كوله

في قوة الكلية دفعا لترجيح احد التاويين على الآخر
واقول هذا بناء على ان يعتبر دخول كل على لفظ الطالب
فقط ويكونه اضافة الى الكثرة لمجرد تعيين المضاف من
غير تقوض للشمول في المضاف اليه وجودا وعدما واما
اذا اعتبر دخول السور على مجموع المضاف والمضاف اليه
بان يعتبر الاضافة مقدما على السور فيكون اللفظ ان
من صرح كل من بصريح عليه هذا التعميم اي مفهوم طالب
الكثرة على فليس كل رجل يأتيه فلم درهم لا فاد المقصود
افادة ظاهرة هذا هو التحقيق والقبول حقيقة اذنا
اليه التمسك بكل التوفيق فلا تضيغ الى ما اوردوا فانه
وقو اول من وقع فيه من قلة التدبر وتعم الباقول
لمنهم ريقة التقليد عن التفكير وهم يجهلون انهم يجهلون
صنعا ليس ما كانوا يصنعون لو كانوا يعلمون وبلجة الحق
ان يلبس بجبال كل من هو طالب الكثرة ولها جهة لفظية
صنطا معبرا ان يعبر فيها اي تلك الكثرة المطلوبة بتلك
الجهة اي يتصورها بخصوصها بتعريف مأخوذ من تلك
الجهة الطالبة لها فيحصل للطالب العلم بالجملة بتلك
الكثرة ويكون كيف يتمازعاها فالعلم الحاصل بتلك
الجهة العلم الاجمالي وعلى الوجه الحق اذ الكثرة كقولها
جزئيات فيوقف كتيلها على الوجه الجزئي وحفصة بالاسكن
بها والباشرة بكل منها على حدة وذاعلم لتقدير مكانه

الابعد الشروع في تلك الكثرة وكيفية كل منها فكيف ينبغي
مقدمة للشروع فيها والى هذا المعنى اشار بقوله ويجعل الشروع
بها الى العلم بتلك الكثرة بتلك الجهة او بسبب تلك الجهة
بتلك الكثرة قيل فيها اي في تلك الكثرة والشروع في
شيء التيسير ولو يجوز منه ففهم بها راجع الى الكثرة
والباد صلة الشروع فيكون على متوالي الضمائر الآخر لكن تلك
الجهة محذورة اعتمادا على ما سبق ذكره او الضمير للجهة والباء
سببية وصلة الشروع مقدرة وهو قولنا بتلك الكثرة و
واما تفكيك سهل واما كان تصور الكثرة المطلوبة
بالجهة بخصوصها بتلك الجهة من حق كل طالبها اذ لو لاها
فاما ان لا يتصورها اصلا فيمنع طلبها اذ هو توجه النفس
تحو الشئ وتوجه النفس نحو الجواهر من جميع الوجوه محال
واما ان يتصورها كذا لا بخصوصها بل بوجه شامل لها
ولغيرها فلا يتصور طلبها بخصوصها اذ الطلب كونه
اختيارا لا يتصور بدو ارادة فتعلق بخصوص المطلوب فلم
لم يتصورها بخصوصها كيف يتمازعاها بل بوجه عام لم يفت
منه شوق اليها بل الى فرد منه فلم يتميز عنه المطلوب
فلا يتحقق ارادة بتعلق بخصوصها فيمنع الطلب بخصوصها وليس
ان يدفع الى طلبها من حيث انها جزئي لذلك الوجه العلم الشامل
لها ولغيرها ففهم ان يؤدي الطلب الى غيرهما فينفوت
ما يمينه ويضيع وقته فيما لا يمينه واما ان يتصورها



مخصوصها لكن لا جعلت الجهة بل يتصور كل واحد من تلك
الكثرة بخصوصه فتتعدد كثرتها بل عدم تنافها
ففي هذا التحقيق قوله حتى يأتى أى الطالب من فوات
لشئ مما يمينه وهو ما يكون من الكثرة المطلوبة ويأتى عن
صريح المهمة وشرط من الزمان الى مالا يمينه وهو ما لا يمتنع
منها كغيره من ركب منى ميمياً وحيطاط عشاء فائدة
للامرأى فيرى ان الناسب اما ذكر فوائد جميع الاقام او
الاقتضار على فائدة القسم الثالث وهو التقصير والخصا
عن التقصير بالتعذر اذا التقى والاثبات في الكلام المتعذر
يتوجهان الى القيد وهو هنا قوله بتلك الجهة الا ان
يقال اذا تعدد قصور كل بخصوصه من اوقات مصروفاته
شرط الطلب الذي هو تصور للطلب فلم يحصل بعد فلا يتصور
الفراغ منه الى كسب المطافين فوات ما يمينه وهو المط
ويصير وقتاً فيما لا يمينه وهو شرط المطا وادانقر
فيصير سطر من الزمان الى كسب الشرط كما نرى لا
يسع باق اذ حان الى كسب المطا او على كسب الشرط
فتتقاع عن الطلب بعد الشروع فيفضى الى الفوات
والضياع وبالجملة ما فائدة الامر الثالث ايضا يفضى الى
الامن من الفوات والضياع واما بيان حصول الامن من
الفوات والضياع عند معرفتها بخصوصها بتلك الجهة
فهو ان من يتصور مثلاً علماً يسمى فقد تمكن تمكننا تاكاً



من ان يعلم كل شئ ترد عليه انها منه ام لا بواسطة حصول
مقدمات كلتيه حاصلتين من طرق التعريف وعكس بان
بعضها الى صدى سلة الحصول فنحصل المطلوب وبذلك
من سلك طريقاً لم يشاهده لكن عرف اعماداته فانه
على طبيعة في سلوكه ومن حوج ذلك الطالب ايضا
ان يعرف غايتها اي يصدق بفائدة تحققت بهما في
اعتقاد الطالب معينه ومرتبة عليها في الواقع ومعرفة
بالنظر الى مشقة تعرض له في كسب ذلك الكثرة
فيصدق بان الشئ القليل فائدتها سواء كان ذلك
التصديق تلك الفائدة المذكورة من حوج جازما او
او غير جازم فالعرفه هنا لكونها بمنفعة التصديق لم
يعطف فعلة غايتها على الضمير المنسوب في ان يعرفها
بل اعاده تنبيهها على ذلك وانما كان التصديق تلك
الفائدة المذكورة من حوج الطالب ان لو لم يصدق بفائدة
كذا فاما ان لا يصدق بفائدة فيه فيستحيل اقام
عليه والشروع فيه اذا الشروع لكونه فعلاً اختياراً
لا يمكن لدوه التصديق بان لها فائدة ما على الوجه
فيلزم الترجيح بلا مرجح اذ لا يتبرح شئ مما يؤدى الى فائدة
ما على ما سواه لحصول تلك الفائدة من كل منها فانه
الشوق الى كل واحد بخصوصه دون واحد ترجح بلا مرجح او
يصدق بفائدة مختصة بها لكن لا يصدق بما هو متعين

من ان يعلم

بان يصدق بان لها فائدة تحقق بها فلا يثبت منه شئ ايضا
واحد كقوله دون واحد ترجح لان اصل الفائدة مشترك بين
جميع الافعال ويجوز الاختصاص ليس امرا شوقيا يثبت التقى
لاجل اليه دون غيره واما كون تلك الفائدة متروكة عليها
في الواقع ومقتضاها فانها هي لئلا الطالب بعد الشروع
جرا اي حده وجهده على انه تميز ونشاط اي سروره و
تلكه الوجدان ما يتمناه ويعتقد حصوله مما شرع فيه
ولا ينفك سعيه وكثره عشا بلا فائدة في نظره او عركا اذ لو
اعتقد بما لا يترتب عليه فربما زال اعتقاده في انشاء سعيه
لعدم وجوبه المناسبة بين ما اعتقد ترتيبه وبين ما حصل
له فيصير عشا بلا فائدة في نظره فيقع العذر في سعيه
ولو اعتقد بما لا يعتد به مما يترتب عليه لقد افترق كثره فيه
وبذلك يفترج حبه ويضعف هيبته فالعش لا يترتب
عليه فائدة اصلا او يترتب عليه حال لا يعتد به ثم اعلم
الاكمله امر يترتب على الفعل فهو من حيث انه على طرف
الفعل ونهايته لشيء غايته ومن حيث انه يترتب عليه
وغيره ونسبته لشيء فائده فربما يتفاوت اعتبارا و
بها ان الافعال الاختيارية وغير كون الفائدة منها ما يكون
هابية للفاعل على الاقدام على الفعل فربما يترتب
الطلبية للفاعل على غرضه ومن حيث ان حصول الفعل
لا يكتفي غايته فالغرض والعلية الفائده مختلفان ايضا اعتبارا

ومنها ما لا ينفك لذلك المشور على كثره من توجه الى زيادة صدقته
وافعاله من هذا القبيل قال لها فوايدجته ومصالحه لا يكتفي
ومع ذلك غير معلى بالاعراض عند اهل الحق لما بين في موضع
والمواد بغاية العلم غاية تدوينه وكيفية ومعرفة غايته
العلم ان يعلم غايته دعت المدونة الى تدوين العلم واعلم
ان من حق الطالب ايضا ان يصدق بموضوعة موضوعه
تلك الكثرة ان كانت من العلوم المدونة ليحصل له زيادة
تميز المطلوب عن غيره وزيادة بفسرة في شروعه لان تميز
العلوم في ذاتها تميزا معتبرا عند القوم كجبايز الموضوعات
فلو قال وال يعرف موضوعها ان كانت من العلوم المدونة
لتم تفضيلها بكلفة واستقام به تنزيح قوله جوي عادة
العلماء وحصل الالفه وما يقال من ان قوله وكيفية المشور
بها الشارة اليه بطريق ذكر اللازم واردة المرفوع الى التصديق
بموضوعة موضوع العلم كقوله العلم الاجمال بمسائل العلم فردود
بان مع كونه جلا للعبارة على خلاص ما يتبادر منها لا ينبغي من
تبدل هو قولنا ان كانت من العلوم المدونة لكونه كونه الكثرة
اعلم العلوم مع غيره او بان لا يتم كونه لازما لمعرفته بمرسم
المشار اليه بقوله ان يعرفها بتلك الجهة وللصدق بفايدها
ولا دلالة على العمم على الخاص باجدي الامثلة الثلث والقول بان
الاخير من مذكوره صريح لا يسمي ولا يفتي من جوع واعلم
ان المقصود الاصل هو ان جوي عادة العلماء في اول تصانيفهم

على تقديم الشعور بتعريف العلوم انه لان كل علم كثره تضبطها بصرته
وحدة ذاتية او عرضية وكل كثره تضبطها جهة واحدة من
حده كل طالبها ان يعرفها بها فكل علم من هذه طائفة ان يعرفه
بها لكونها نظرية كيج الى البيان فحي عادة العلماء انه قوله
من هذه كل طائفة كثره اشارة الى الكثره قدم رعاية لطريق
التعليم حيث انه بالتفصيل بعد التقييم في قوله ولان كل علم من العلوم
المخصوصة المتوثة كثره اي مسائل كثيرة لكن لا بد ان يكون قوله فيما
يسمى باعتبارها تقديم مسائل باضافة المسائل الى حيز العلم
قال باعتبارها فقد علمنا ان اول تضبطها ان تلك المسائل
الكثيرة جهة واحدة وتقررها شيئا واحدا بعد ما كانت
متفرقة في انفسها ومتكثرة في دوافعها فلكل الجهة اما ان
ذاته على ما اشار اليه بقوله ذاتية فهي مرفوعة على انه صفة جهة
وحدة واما امر عرضي على كل شيء والصيغة قوله باعتبارها
راجع الى جهة الوحدة الذاتية وتقييم الصلة للاهتمام بالعلم او
المصدر الاضافي ما يثبت الى جهة الوحدة اذ باعتبار كل من
الجهتين بعد ما يكتشف علما واحدا اذ جميع مسائل جميع العلوم
متشركة في انها تصديقا واحدا لم يبعد على الاخرى ومع ذلك
لم يبعد علما واحدا او لم يتحقق افراده بالتدوين والتعليم بل
جعل طائفة طائفة وعزل كل طائفة علما خاصا وليس ذلك الا بواسطة
امرار يتطابق بعضها ببعضها وصار المجموع به ممتازا عن الطوائف
الاخرى سواء كان ذلك الامر موضوع العلم بان يكون موضوعا

مسائل راجعة الى شيء واحد ان غاية ما بان يتحد مسائل في الغاية
فجهة الوحدة الذاتية هي الموضوع لكونه امرا ذاتيا لا يكون تلك
الكثيرة باحثة عن احوال ذلك الكثرة خارج عن الكثرة
عائنه لما فلا يتحد امرا ذاتيا فالشارح يتأخر حيث قال
الماجدة الوحدة الذاتية كونها ان كونه تلك الكثرة باحثة
البحث في اللغة التحصيل والتفتيش وفي الاصطلاح ليطرح على
ثلاث الاول المناظرة والمباحثة والثاني اثبات النية اليجابية و
السياسة بالاستدلال والثالث حل المسائل واثباته وهذا
هو المراد في بحث الموضوع بقوله موضوع كل علم ما يثبت عن امر
الذاتية وبينه وبين الثاني عموم وجه والمراد بكون الكثرة باحثة
عن البحث واقعا فيها لان نيتها باحثة وهو ظاهري الاعراض
الذاتية شيء واحد اي عن الاحوال المستندة الى ذاتية واحد
اما بلا واسطة شيء وكذا العرض الاول او بواسطة امر سبب
كذا او خارجا فكلية عن داخل على المحول سبب زيادة كثرته
لهذا الكلام نفهم كون الموضوع جهة الوحدة باعتبار مجموع
موضوعات المسائل اليه وكونها باحثة عن احوالها فان قلت
هذا حصر واجبة الوحدة الذاتية في الموضوع مع ان المحول
ذاته ايضا يصلح ان يقترب من الوحدة باعتبار كون المحولات
المسائل المتكثرة راجعة اليه كما قيل محول العلم ما يدخل اليه مجموع
مسائله قلت نعم لكنه لم يعتبر المحول في جهة الوحدة لكن المع
من العلوم بيان احوال الموضوع والمحول صفات نظرية لذوات

للوضوح من حيث سمعهم يقولون تميز العلوم بتميز الموضوعات
 بان يمتد هذا الفن عن احوال الشيء واحدا واشياء متناهية في ذلك
 عن احوال الشيء اخرى لا يتجهون رجوع المحولات الى افعالها ولا تمايزها
 بتمايزه ولانه لو اعتبر التميز بالحوال كان علم واحد علوما جمة كالمثال
 على طوائف كثيرة من السائلين فان قلت بين ان ما وجه قولهم العلم
 هو المحولات المنتهية قلت كان تشديد لبيان ان المقصود في العلوم
 سببه الموضوعات وبيان احوالها تبصر سواها كان وحدة ذلك
 الشيء الواحد البعوث عنه وحدة حقيقة كالمفرد الموضوع لعلم
 الحس او اعتبارية بان يكون شيئا مستعدة متناسبة بعينها في امر
 واحدا ما اذا كان كافا في المقدار المتشابهة فيه لعلم الهندسة وكما للثبات
 والسنة والاجتماع والقياس المتشابهة في الولىل الذي هو جنسها
 لعلم اصول الفقه او عرض كوضوحها سائر الطبقات المتشابهة
 في الانساب الى الصميم التي هي الغاية في ذلك العلم وكما للملوكات الصورية
 والتصديقية المتشابهة في الاصل الى المحولات التي هو عرض في لهما
 لعلم المنطق عند من يقول بوضوح العلوم التصديقية والتصديقية
 واما عند من يقول بوضوح العلوم الثانية وهو واحد وحدة
 حقيقة كذا قيل وفيه كثرة وتضادها ايضا وحدة وحدة عرضية
 وبهم الامر العرضي الذي هو من النوعانية كمن هذه الجهة تتبع الجهة
 الاولى الذاتية في انما بعد باعتبارها ايضا السائل كثيرة علم واحد
 لان الاصل كونها احوالها افضل وانما هي الثانية لكونها امورا
 عرضية على ان الغايات تابعة في الوجود العلوية التابعة للموضوعات

جزء من العلوم الثانية تتبعية للجهة الاولى في الوجود ايضا وذلك
 الامر المعروض في السبب بالجهة الوحدة العرضية لكونها اي تلك الكثرة
 آتية في العلوم الآتية كالنحو والمنطق مثلا والآتية هي الوسيلة بين
 القاعل ومنقطعة وصول اثره اليه كالمشار للمجازة وصول اثره
 الذي هو المنقطعة لا الخشب وسببها اي تلك الكثرة غايية
 فاحدة اي كونها متشابهة في الغاية وفردانية فيها ايضا حيث
 فلهذه الوحدة العرضية بمتباينة الغاية وهي نفس الغاية ثم اعلم
 ان الآتية وان كانت تختص بالآتية لكون الآتية لتخصيصها واخر غير
 في نفسها لكن الغاية لا اختصاص لها بعلم دونه علم اذا من
 علم الى او غيره الآتية غايية فائدة تترب عليه لكن العلوم
 الغير الآتية وهي لا تكون في النفس التي لتخصيصها واخر غير
 مقصودة بذواتها غايتها حصولها نفسها واما العلوم الآتية
 فغايتها حصول غيرها فان قلت فلهذا لا يكون غايية
 العلوم الغير الآتية جهة وحدة عرضية لعدم خروجها عنها
 على ان كون غايية الشيء غايية لنفسه غير مقبول ان غايية الشيء
 علة له ولا يتصور عليه الشيء لنفسه قلت المغايرة الاعتبارية
 كافية للعلة والحركة فان قلت يتبع لنا ما من قال الامر
 ليس به علة قلت كمن قلنا نقول فان الغاية ما يكون كسب
 وجوده الظاهر على الذي الغاية كسب وجوده الاصل فاللازم
 كون تلك العلوم التي هي موجودة ذهنية وصورة عقلية باعتبار
 وجودها في الذهن لا بذواتها بل بصورها كما اذا تصورتها

قبل كتمانها على غاية لشها بالمختار وجودها في الذهن بدواتها
 كما اذا حصلت فاقمها في تكون حاصل بذواتها في الذهن ولا شك
 في تغير الاعتبارين وخرجها باعتبار عن نفسها باعتبار اخرها
 قالوا ولا يخفى ما فيه وعندنا ان معنى كون غاية العلوم البز الآلية
 انشائها ان غاية كتمانها والامر بالماعت عليها هو انشائها لا غير
 فلا اعتبارا لصلا بق العلوم التي غايتها انشائها وحصولها بذواتها
 كما الطبيعية على ما قيل ليس غايتها خاتمة عنها فكيف بعد الغاية
 جهة الوصلة الوصلية الا ان يترك حصولها خاتمة عنها ايضا
 وما لم يكن كون علم عبادة عن سبيل كثيرة مضبوطة بحدود
 اما ذاتية او عرضية جرى عاد العلماء العادة هو الفعل الآتري
 الذي دام وقوعه او كثر واذا قل بسبب نادرا فاقول بتصايرهم
 على تقدير ما يثير الشعور والعرف الاجمالية بسبب العلم موقفة بتقريب
 العلوم ورسمها في مفتاح تصانيفهم لاجزائهم في صدي
 عادتهم على تقدير رسم العلم باعتبار احدى الجوانب على المقامات
 العلم للطلاب عند الطالب عن غيره فيصير توجيها اليه بخصوصه وتخلي
 على بصيرة في طلبه ويكون نقل بتقريب العلوم على تقدير الشعور
 اي تقديرها بسبب وقوله وغايتها عطف على الشعور بتقدير
 المضاعف اي وجرى عادتهم على تقدير بيان غايتها وكذا قوله
 ومضمونها ويكون عطفها على تعريف العلوم ليكون في حيز الباء
 بتقدير ذلك المضاعف اي وعلى تقدير الشعور بتلك المسائل بيان
 غايتها وموضوعها وعطفها على تعريف العلوم وجعل الشعور

على التصديق سلكهم ان يترك الباء صلة للشعور بهذا الاعتبار كسببية
 باعتبار المعطوف عليه وعطفها على صلة الشعور المحذوف تحت فلما ذكر العلم
 حيث جرى عادتهم في مفتاح تصانيفهم على تقديم رسم العلوم باحدى
 الجوانب وبيان موضوعها وغايتها على الشروع في سبيلها بالبيان
 المتعلم من ركب على مثل عمياء وخطب خطب عشواء الشروع في
 السبيل التبيين ولولم يكن من اجزاء بقصد كتمان الكل اذ لا يمكن
 من خروجه من دارة بقصد السجدة شايخ في سفر الهند مثالا
 اما تعريفهم موضوع الفروع كتدوين النخاة الكلية فلكونه من الباء
 التصورية لانه يتوقف عليه التصديق بموضوعه الموضوع
 اذ المعقدون عليه هناك تصور مفهوم موضوع الفروع بتقدير ان
 كنت دافعة ولما سلك المصنف هذا السلك المتعارفا فيما بينهم
 ومأمنة اليك فانفقوا مقتضيات اشراف موقفا للمنطق باعتبار
 الجهة الاولى الثانية المنطق الى المفهوم الكلي الا انها الشامل لجميع
 السبل المحصورة المعبر عنه بلفظ المنطق فان لفظ المنطق لا يجمع
 اسما للعلم كالحق والصرف وغيرهما بطلان على السبل المحصورة
 الجزئية وعلى التصديقات تلك المسائل الشخصية وعلى المكالات
 من مراد ذلك الادراك والتصديقات وعلى مفهوم كمالها شامل
 لجميع تلك المسائل والثلاثة الاولى لا يقبل التعريف بالطريق
 المعتاد واما توصل اليه ويعرف بتدوين جامع وما في باعتبار
 الرابع والمنطق مصدر كالمنطق يقال لصوت وروى فيهم منها
 الفع وقد يطلق على ادراك المعقولات ويخصر لفظ الاول باسم المنطق

والظاهر وثائق بالاطلاق ولما كان متفقاً على ما بين المنطق بهذا الفن
 اشتغالهم من النطق ويسمى بالمنطق فلما منع النطق ومعدة ووضع
 بأفواه مفهوماً كجاء تفصيل قولهم ان اصول وقوانين بحيث فيه عن
 المعارض الذاتية وهو الخارج المحل على الشيء الملائمة له اما لذاته بل
 واسطة في العروضة اي لا يكون هناك امر عرضي المعارض بالحقيقة
 وبواسطة تبيين للموضوع فلا يكون هناك عروضان بل عروض واحد
 منسوب الى الواسطة او لا ولا تأمل والالموضوع ثانياً وبالعرض كما
 اشترط في الحركة بالنسبة الى السيفية انها عارضة لها بالواسطة
 ويجاها بالواسطة السيفية وهو المعنى بالواسطة في العروض الاولى
 هو انتفاء الواسطة في العروض دون الواسطة في الثبوت التي هي
 اعم اذ هي يكون سبباً لثبوت الشيء ما في سواد ثبت الشيء بالثبات
 لهذا السبب اولم ثبت بشهادة انهم عدواً والاعراض في المعارض
 للسطوح مع انها فاضت عليها من المبدأ الفياض وهو واسطة
 في الثبوت وما يفهم الحاشية للصورة للعلامة الكبرى ان
 المعنى في العرض الاولى هو انتفاء الواسطة في الثبوت فمحله على
 انتفاء في عرض الواسطة في العروض اولاً في واسطة وبواسطة
 هو استعداد يخص بالامر المساوي اي يكون هناك واسطة في العروض
 من عرض اولاً وبالذات والموضوع بتبقيتها بشرط ان يكون
 ذلك الواسطة مساوية له جزءاً كان او خارجاً كما هو التحقيق
 فالعرض الذاتية مستند الى الذات اما بواسطة كما في العرض الاولى
 او بواسطة مستند اليها بالواسطة كلفه اللائقة الامر مساوية واما

ما بين الشيء بواسطة الامر الخارج الا ان كلفه اللائقة للايقين بواسطة
 كونه جسم او خارج الاضطرار كلفه المعارض لتساوي الحيوان بواسطة كونه
 النشأ او المتباين كإرادة اللائقة للماء بواسطة النار في المعارض
 غريبة لما انها مستند الى الذات فيها غريبة بالعين اليها والعلم
 لا يثبت فيها الاعراض الذاتية لموضوعاتها اذا لا يثبت العلم
 ان يثبت فيها عن الاثبات المطلوب لا بالواسطة واستعداداً محققاً به
 يترتب عليه سبب ذلك استعداداً اثباتاً محققاً به بالاثبات المط
 وتطلب العلم لكونها حالاً لموضوع في الحقيقة واما الاثبات المثبتة
 بسبب استعداد غير محقق في الحقيقة حالاً الامر الزر ذلك الاستعداد
 يخصه كالامر العام او الاضطرار والمباين فتعريف المعارض بالذات
 لموضوعه ويتم التعريف بوجه ما بين العلم ما يثبت فيه عن عرض
 الغريب حتى يدخل فيما يثبت عنه فيخرج به بقية الذات فيبقى قيداً
 اضرائياً ومما يثبت ان يعلم ان الامداد بالبحث في العلم عن المعارض
 الذاتية للشيء ان يرجع البحث فيه اليها بالكلية لموضوع العلم موضوع
 المسئلة ويجعل عليها هو عرض قائم له او يجعل لونه موضوع المسئلة
 ويجعل ما هو عرض ذاتي لذلك النوع او ما يوضع لأمراً كمن بشرط
 ان لا يتجاوز عموم موضوع العلم او يجعل بوضعه الذاتية لا ونوعه
 موضوع المسئلة ويجعل عليه العرض الذاتية والامر العام بالشرط
 المذكور فلا يمدان العرض الذاتية بالتفسير المذكور بل ان
 يكون متبعية الذات اولوازم فيعلم ان الشيء محمول على العلم
 اعراضاً ذاتية لموضوع العلم بل يلزم من ظاهر العبارة ان يكون

الموضوع في المسائل موضوع العلم اذا تظاهر في الوجود الذاتي
 للشيء في العلم على الاعراض الذاتية فينبغي ذلك في العلم الموضوع
 العلم والمحال لا الامر ليس كذلك اذا من علم العلم منقولاً ومنقولاً
 الاول هو اكثر مسائلها اخص من موضوعاتها وموضوع الشرائع
 اخص من موضوع العلم فقولنا ما يبيح في العلم على الاعراض الذاتية
 محمول ومفصلة ما ذكرنا في ذاتها فلهذا كان وما في ذلك ان الوضوح الذاتي
 هو انما هو على الاطلاق او على سبيل التقابل اعلم في ذلك
 التي في قوله ان العلم هو ما يتصور ما متشبهاً بقوله كما ذكرنا
 الكيفية البنية الى الجسم فيروا ان اكثر مسائل العلوم والاشياء
 على سبيل التقابل كونه الموضوع مما يكتب في قوله ان العلم
 معينا فلا يكون مضافاً اليه ولقد اطينا الكلام في هذا المقام
 ليحيط الناظر باطراف المرام كونه مما تنزل فيه اقدام الافهام
 وبعد ان كان طويلاً ما على غير هال الشك لا يتضح قبل المتقاضي
 ويتصور الحد المصلي في علم في هذا الحقيقة ان كلمة عن في قوله
 عن الاعراض الذاتية داخل على الجملة والمقصود ان يعلم فيه
 الاعراض الذاتية للتصور والتصديق على ما لا مراد العلم
 التصديقية والتصديقية والمراد من المعلومة التصديقية الال
 الكاملة صوراً في العقل مجرداً عن الادعاء والتصديقية ما
 حصل ادراكاً على وجه الادعاء كوقوع النسبة ولا وقوعها
 المدركة على وجه الادعاء معتبرة في تلك المعلومة من حيث
 نفسها ان نفع تلك المعلومة في الاتصال اي في اتصال العقل لا

كقولنا في العلم لا تصورية او تصديقية قولنا من حيث انفسها غير مستقر
 اما حال العلم التصوري والتصديقي اوصفة لها كلمة قولنا للعلم
 في حيث هو هو والما بين حيث هو ان اذ الحق ان التصوري والاعتقادي
 بهما مطلقاً موضوع المنطق بل مأخوذة ومعتبرة من حيث نفسها
 والسريفة ذلك ان لو كان العلم من احوال العلم مطلقاً يلزم ان يكون
 جميع العلوم المنطق اذ لا يثبت في علم الاعراض احوال العلم مطلقاً
 كما قيل موضوع الكلام المعلوم من حيث يتعلق به اشياء العقائد
 الدينية فلا بد من التقييد في القيد هو قوله في الاتصال الى
 والوجه موصلة او ما يتوقف عليه الاتصال وما يتوقف هو عليه
 اذ كما من الاعراض الذاتية الجشث عنها في المنطق المنطوق
 انبثا بالبيان فانما محل محمول على العلم كونه راجعاً الى
 الاتصال وما يتوقف هو عليه والاتصال وما يتوقف هو عليه
 محمولاً ان هو من اجل اليه محمولاً المسائل فلا يكون خبراً عن
 الموضوع وفيداله وذلك لان الموضوع وفيد محمولاً يكون علم
 البثوث في العلم فلا يثبت الموضوع ولا في العلم بل في علم
 العلم منه حتى ينشأ اما هو موضوع بين البثوث كالموجود
 والسريفة ذلك ان حقيقة العلم اثبات الاعراض الذاتية
 للشيء ما هو معنى الهلية المركبة ولا شك انها يتوقف
 على الهلية البسيطة لان ما لم يثبت لا يطلب شيء عليه ما قيل
 من ان قيد الموضوع الاتصال المنطق والاحوال المطلقة
 في الاتصال الخاصة فمنه في الاتصال الخاصة اخص من موضوع

من موضوع المنطق فلا يخفى مطلوبه بالبرهان او المبرهن عليه انما هو الاثار العقلية
والاعراض الذاتية كما مر في مقدماته ومن قال الضمير في لغتها راجع الى
الاعراض الذاتية فان الموصل وجزؤه وان كان هو المعلومات لكنها
ما لم يتحقق بتلك الاحوال لا يميز مع صلا ولا جزؤه فان المعلومات ما لم تفرقا
او فصلا لا يكون جزؤه موصل ولم تفرقا او رسما لا يوصل الى الكثرة
ولا يميزه فلتلك الاحوال مدخل في الاصل في ما ينبغي ان يوضح في قدر
من الاشارة الى ان الموضوع مفيد ما يتبين من بين واعى المراد
بالمعلومات التصورية في هذا التعريف لبيان المقولة الثانية بل
المعلومات التصورية التي تنطبق عليها المعلومات الثانية كمن
الحيوان مثلا كذا ذات في صلب هذه المعاني فان فيها تشبيها
ولا تصور ذلك ولا يفجر قلبك مما انفرد عن الاطراف والامثلة
اذ ليس من سوى البيان والافادة واعلم ان مو
ضوع المنطق عند البعض ان المقولة الثانية كما اشار
اليه بقوله او المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية
للمقولة الثانية فكذلك اول تقسيم اكد اي حده اما كذا وكذا
على معنى انه عند قوم كذا وعند الاخرين كذا لا لشك والايام
حتى ينل في التخييد ولا على معنى انه ان له صيرورة يقال ان اكد
لا يقبل التسمية فكذا بقوة وكمن من اشكر بين المقولات
الثانية من الاحوال العارضة للشئ وكجب وجوده الذاتي الى
ما للوجود الذاتي كخصومه مدخل في عروضة هذا هو المراد بقول
من قال ان ما لا يقبل الا عارضا لمعلومات من في الذهن سميت

كذا

لكونها متعلقة في المرتبة الثانية كالكلية مثلا الا ترى ان لا يمكن ان
يقبل معنى الكلية الا بعد تفعل مفهوم بعينه عروضا له وكذا الجزئية
فان منشأ انقسام المفهوم الكلية والجزئية انما هو الحصول
الى الحقيقة بالجزئية ايضا من العوارض الذهنية ولا مدخل للوجود
لوجود الشيء وما اشترى من ان كل ما حصل في الخارج فهو جزئي
معناه ان كل ما هو موجود في الخارج فهو كذا اذا حصل في العقل كذا
جزئيا وما لا لا ما هو في الخارج فهو من حيث ان فيه بعض له
الجزئية لا يقال كذا الكلية والجزئية من العوارض الذهنية و
المقولة الثانية محل تأمل لان الكلية عبارة عن كون المفهوم
كثا لوصل في العقل في يتبين فرض صدق على كثير من والجزئية
عبارة كذا لوصل في العقل استنبذ ذلك وهذا الكون من احوال
العارضة للمفهوم في نفس الامر لا في الذهن اذ لا يتوقف على
الحصول فيه ايضا يشترط لانهم عروضا له كما
المخصوصة المقدسة كما يقول المظالمون علوا كبيرا جزئيا
حقيقيا مع متبوع الحصول في الذهن لان المقولة انقسام التوهم
بالمفهوم نفس الامر على الخارج وهو محال بالضرورة او في الذهن
فالحصول الوجود الذاتي مدخل في عروضا لا يخفى ان الوجود الذاتي
متبوع الموضوع كذا يميز القضية وصغية بل يخفى ان الو
جود الذاتي مصحح للعروض ومصادقه فالعروض هو المفهوم
من حيث هو بشرط الوجود الذاتي واما الاحوال التي لا مدخل
في الوجود الذاتي وانما توضح الشئ في الخارج كالمركبة والارباب

لنار والاضاءة للشمس في لازم الوجود وما لا يدخل في حيزه
من الوجودين بل كما وجدت الماهية كانت متصفة به وعارضة
لها كالفوجية للاربع في لازم الماهية ففما هذا قوله الى لا كان
على بناء الجمل الى لا يوصف بها اي تلك المعقولات الثانية ام حال كون
ذلك الامر موجودا في الخارج صفة كاشفة للمعقولات الثانية مرادها
معناها الاصطلاحي الى المعقولات الاولى التي لا يوصف بشيء بها
باعتبار وجودها الخارجي بل من العوارض الدينية العارضة
للكشياء كوجودها الذي على ان يكون النقي راجعا الى العتيد وهو
قوله في الخارج فلا يتحقق بالعدم المتعقولة في الدرجة الاولى لان الله
المعقولة في الدرجة الاولى مثل الكلية الفرضية لغير العوارض
الدينية التي لما تحقق من انها انما لا فردا في الفرضية فهي
ذاتية فلا يكون احوالهم المعلوم المطلق لا يعقل الا عارضا لغيره
في الدين وليس الاعيان ما يوصف به على ما في حيزه شره
لكن في المعقولات الثانية على ما قرر واما ان قوله الى لا جازي بها
لا يوجب ان يكون صفة كاشفة ولا لا يتحقق بالعدم المتعقولة في الدرجة
الاولى فمناشئة الغفلة التام عن حقيقة المرام او من قبله
يتم بتدقيق الكلام وبما جئت كآية بيته فظهر عليك ظهور
نار النور ليعلم ان المعقولات الثانية هي المعلومات المقصورة
العارضة للاشياء معلومة تصورية او تصديقية كمنهم الكمال
العارضة لغيرهم الحيوان او الانسان في مفهوم العقيدة العارضة
لقول الانسان كاتب فان مناط انصافه بالكمال باصم الى الصديق

والكذب الذي هو مفهوم العقيدة انما هو باعتبار حصوله في
الدين فان العتق يلاحظ اول ما مفهوم في الانساق كاستغنى
يعتب ان الوازع وبكم عليه بان يكتفى ان يكتفى اول ما يكتفى
كما انه يلاحظ اول ما مفهوم كحيوان ثم يعتب ان يكتفى اول ما يكتفى
صادق على كثيرين ومشتريين ومن انما يقتل ان انما يقتل
الثانية لو ازم بينه بالحق الا ان فلتا تقع في القول من قال ان الله
المعقولة الثانية كالمعلومات في ان تصورية او تصديقية فوضوح
المنطق على تقدير ان يكون المعقولات الثانية واحدة ايضا
اعتبار لا حقيقة او على تقدير كون المعلومات واحدة ايضا حقيقة
والنوع كالم فمفهوم الكلام مبني عن التحقيق بمراحل وازا
وعبت ما تلي عليك من البينات فاستغنى كما نستوعبك
من الايات ان شبه التي موضع لها المعقولات الثانية
اي موقوفاتنا في اول المعقولات في الدرجة الاولى فهي موقوفة
تحت المعقولات الثانية انما راجح الجري تحت الكمال كمنهم
الحيوان المندرجة تحت مفهوم الجس والانس تحت
النوع والمعقولات الثانية احوال منها ما يشمل ويسرى
الى المعقولات الاولى وليست هي مستقلة فيها ككونها موصلا
وجزء موصلا منها ما لا يشمل ولا يسرى اليها بل يقتضيهما
ككونها من العوارض الدينية وكذا الكال في كل حال فان
مع احوال الانس ما لا يتحقق هو فيه بل ينصف به باعتبار
الاشياء ككونه كاتب وقايا وقاعد اما شيئا ومنها ما

حال ليسى الافراد ولا يشملها ويقتصر به كذا عليا ونوعا
 وعاما المميز ذلك المنطق لا يكث فيه عن جميع الاحوال
 المقنونة الثانية بل عن احوالها العارضة لها بل بغير المقنونة
 الاولى المندرجة تحتها ولهذا لم يطلق البحث عن احوال المد
 المقنونة الثانية بل بقده بقوله من حيث تنطبق على جميع
 الاشياء تلك المقنونة الثانية على المقنونة الاولى والاشكال
 الخارج على فرضية الى البحث في النطق عن الاعراض الذاتية
 للمقنونة الثانية مطلقا بل عن اعراضها اللاحقة لها من حيث
 انطباقها واشتمالها على المقنونة الاولى فيجب عليها احكام
 كلية باعتبار المقنونة فيسرى تلك الاحكام وينتج التبعات
 احكامها من تلك الاحكام الكلية عند تمام الحاجة اليها
 كذا تلك المقنونة الاولى من فرضية موضوعها القضايا الكلية
 المشتركة على تلك الاحكام وبهذا الاعتبار صار مسمى
 المنطق قوانين فهو مجموع قوانين الاكتساب بشكله
 على الكمال تام بانه يوصل الى الكنه وعلى الجنس بانه يتوقف
 عليه الاتصال بالحوالات سالمة راجعة الى الاتصال
 وما يتوقف عليه الاتصال فيتوقف به حال الحيوان الناطق
 والحيوان الامتس الحاجة اليها اذ الموصول انما هو الطليح
 المتصورة من حيث هي ان فنضم القضايا الكلية المشتركة
 على تلك الاحكام الكلية على صورتها الكلية الحصول فيقال
 الحيوان الناطق مثلا حذام وكل حذام يوصل الى الكنه

وهذا من مسائل المنطق فينتج الى الحيوان الناطق يوصل
 الى الكنه ويقال ان قول العالم متغير وكل متغير حادث شكل اول
 والاشكال الاول منتهج ينتج انه منتهج لكن ينتج ان
 يعلم ان من قال موضوع المقنونة المتصورة ان لا ينكر
 كون الموضوع المتغير في مسائل المنطق مقنونة ثانية
 وانه لا يريد بالمقنونة المتصورة موضوعها وان مفهوم المقنونة
 التصوري مقنونة ثان كقنونة السك وان من قال مو
 ضوع المقنونة الثانية لم يريد به الا ما صدر عن عليه مفهوم
 المقنونة ان شاء مفهوم الجنس النوع والحد والقضية
 وغير ذلك لم يريد ايضا انها موضوع الفروع مطلقا بل
 باعتبار نفوذها في الاتصال او من احوال المقنونات
 الثانية ما يوصلها لا باعتبار نفوذها في الاتصال و
 ان سرى وتامة المقنونة الاولى لا تكونها مكنيا و
 متمنا مثلا لکن لم يذكره اعتمادا على ما سبق في
 التعريف الاول لکن لا نزاع لاحد في كون محولات
 المسائل التطبيقية مقنونة ثانية برشدك انهم
 قالوا القضايا المستعملة في المنطق كلها ذهنية وان الله
 القضايا التي يكون حكمها محضها بالافراد الذهنية ومنه
 قوله التي ياذي بها امر في الخارج التي يفضل ان يتصف
 بها امر حال وجوده في الخارج فهو ايضا صفة كاشفة
 للمقنونة الاولى فينتج فيها التوالم الخارجي ولو انم

الحاشية وكذا ينبغي ان لا يصح اذا انصف بها الحاشية ببيان
 الوجود الخارجي سواء قبل تحققها في الخارج او لا وكذا المعلوم
 المتعلق في الدرجة الاولى كقولهم انفتاد اذ يمكن ان يقف
 به الوجود الخارجي كيف وقع صدقه من السك المكمل الا افراد
 واعلم انهم عند الشبهة والوجود والامكان ونظايرها
 هي الحاشية والاشياء والعدم في المقولتين الثانية وقال
 العلامة الشريف في حاشية التوجيه ما حاصله من الشبهة انه
 المدودة من المقولتين الثانية هي الشبهة المطلقة فان
 ما وجد في الخارج فهو اشياء مخصوصة ولا تجلج في ذواتها
 ان يكون المطلق ايضا لا يوجد في الخارج وما وجد فيه
 فهو حيوانا مخصوصة فيكون ان يكون في المقولتين الثانية لان
 الحيوانية ليست مما يتقبل الاعراض لغيره فان قلت هو جسم
 طبيعي وما يتقوى الوجود به المادة قلت لا يلزم من الافتقار
 الى المادة في التقبل ان لا يتقبل الاعراض لغيره لا يقال الا
 في الشيء والممكن والموجود ونظايرها كيف بعد من المقولتين
 الثانية مع وجود افرادها في الخارج كيف وقد قسموا الموجود
 الخارجي والذاتية وكذا الشيء لا نأفول كون مفهوم من
 المقولتين الثانية وعارضاه في معنى حقيقة الاشياء في المنزلة
 بناء ان يكون له فرد موجود في الخارج كغيره موافقة
 فتكون باعتبار تلك المحقق من المقولتين الثانية وباعتبار
 الوجود موجودا خارجيا مخرجا به العلامة الدواني والحق في تعريف

المنطق باعتبار اربعة الوجودات الثانية المنطق قانون بل قوانين
 الحكم مستلزمة قانون فالمنطق مجموع قوانينه الا كتب
 كما اشتهر فاطلاق القانون على المنطق بغير عن الكل بكم
 اية وكان في اشارة الى ان تلك القوانين لا تستلزم
 في جهة واحدة تقبها وتقبلها كشيء واحد والقانون في
 الاصطلاح قضية كلية تنطبق منها احكام جزئية موضوعها
 اي يتوقف منها القضايا التي حكم فيها على اخص من موضوعها
 بان يجعل موضوع تلك القضايا حكوما على موضوع تلك الحكم
 القضية ويجعل صوتي وتلك القضية كبري هذا هو المراد بقوله
 القانون امر كلي ينطبق على جزئيات هذا ويسمى تلك القضايا
 جزئياتها ويسمى اجناس تلك القضية يسمى قوانينها لكن نفس
 راسر القدم ما يملك مسائل العلوم موجبات كلية فتع
 حكم بان مميزات العلوم كليات فالرد جزئيات موضوعها
 جزئياتها زيادة ملازمة بموضوعها بان يتوقف حكمها
 وصدقها على وجود تلك الجزئيات فخرجت السوالب التي
 اما السوالب فلان صدقها لا يتوقف على وجود جزئيات
 موضوعها وهذا هو المراد بقوله السالبة لا تستلزم وجود
 الموضوع والموجب تستلزمه والا فالموجبة الكلية
 السالبة ايضا تستلزمه واما الشرطية فلان لا موضوعها
 لها فيكون لها جزئيات فالحال التي يتراءى من ظواهرها
 انها شرطية او سالبة فتستلزم في عباد



عبارة

التي هي عبارة عن الالحال المستلزم اشتراطه على ما به صدر الكلام فالواجب
تقديمه ولا يسوغ المنفصل لا التقدير المتصل بهذا سبب
المتعينة الكلية فانه لا ينافي في اللغة باسم المنفصل والماضي المتصل
الماضي المتصل الامور المتشعبة على الاستقانة وقد يقال لها
طابطة ايضا لانضباط احكام الامور المتشعبة التي
هي جزئيات موضوعها فيها والاصل ايضا باعتبار انها اصل
تلك الاحكام ومنشأها وقاعدة كانت قاعدة الشجر
هو الامور المتشعبة اعراض وفروع لها فهو القانون يعرف الى
بالفصل ومنفصلة صحيح الفكر الجزئي الوارد على الفكر الناظر
في مادة مخصوصة وقاسده لكون الفكر المطلق موضوعا لتلك
القضايا المسماة بالقوانين اذ لا يكتفي الفقرة الانشيع
لمعرفة هي الانظار الجزئية وفادعها الا لما وقع الخطاء
عن العقلاء الطالعين للمحة الربا بين عن الخطاء والغلط
وضبط الانظار الجزئية ومعرفة احوالها والى حيث عنها مفصلة
مفسر بل متقدر لكثرة بل لعدم تشابهها اذ الافكار الجزئية
يزيد يوما فيوما بتلاحق الافكار والاشياء خاص بالمقصود
الاصح معرفة احوال الافكار الجزئية بتفصيلها اذ هي المقصود
لناظر الفكر لكونه كالمشير للقوم البعث عن احوالها مفصلة
لما ذكر من التقدير وعدم كفاية الفقرة الانشيع لذلك
وصفوا قضايا كلية حكوا فيها على جميع جزئيات موضوعها واشتوا
لها محولات بل لا يلزم فصارست قضايا كسبت موضوعاتها

عبارة النجاة اذ الحال المستلزم اشتراطه على ما به صدر الكلام فالواجب
تقديمه ولا يسوغ المنفصل لا التقدير المتصل بهذا سبب
المتعينة الكلية فانه لا ينافي في اللغة باسم المنفصل والماضي المتصل
الماضي المتصل الامور المتشعبة على الاستقانة وقد يقال لها
طابطة ايضا لانضباط احكام الامور المتشعبة التي
هي جزئيات موضوعها فيها والاصل ايضا باعتبار انها اصل
تلك الاحكام ومنشأها وقاعدة كانت قاعدة الشجر
هو الامور المتشعبة اعراض وفروع لها فهو القانون يعرف الى
بالفصل ومنفصلة صحيح الفكر الجزئي الوارد على الفكر الناظر
في مادة مخصوصة وقاسده لكون الفكر المطلق موضوعا لتلك
القضايا المسماة بالقوانين اذ لا يكتفي الفقرة الانشيع
لمعرفة هي الانظار الجزئية وفادعها الا لما وقع الخطاء
عن العقلاء الطالعين للمحة الربا بين عن الخطاء والغلط
وضبط الانظار الجزئية ومعرفة احوالها والى حيث عنها مفصلة
مفسر بل متقدر لكثرة بل لعدم تشابهها اذ الافكار الجزئية
يزيد يوما فيوما بتلاحق الافكار والاشياء خاص بالمقصود
الاصح معرفة احوال الافكار الجزئية بتفصيلها اذ هي المقصود
لناظر الفكر لكونه كالمشير للقوم البعث عن احوالها مفصلة
لما ذكر من التقدير وعدم كفاية الفقرة الانشيع لذلك
وصفوا قضايا كلية حكوا فيها على جميع جزئيات موضوعها واشتوا
لها محولات بل لا يلزم فصارست قضايا كسبت موضوعاتها

المصلحة من حيث انما هو معلوم ومحلول في اعراض ذاتية ليتو شغل
 القفايا الموقفة تلك الاحوال المقصود واستجوابها اما العقل عند
 ما سئل الحاجة اليها فجاها المنطق قوانين متعلقة بالانساب
 يتفرع منها صحة الافكار الجزئية الواردة المنكرة الناظر
 فكل فكر لا يفرق بين هذا الميزان وهو فاسد العيار وبهذا الا
 اعتبار ايضا سيج هذا العلم ميزانا بالمنطق وانه وضعت
 آلة للعلم الحكيم لكي لا يخفى اليه اليهد ولا احتصاص لها
 في نفسها بل دون علم كيف ما من علم الا واقفاره اليه
 بين لا يدفع ومكشدة لا يتبع بل يسمي بغير العلوم ايضا اذ
 ما من مطلوب الا وقد كماله كماله وجب الصواب الاستعمال
 المنطق فان وقع بدونه قرينة من غير رام ومن اوتى
 تطابق الارادة وتصادمت العقول والاهواء اما ان
 سلم المنطق فرضا على كل مسلم والفكر عند المتقدمين
 مجموع الحكيمة وكنة من المطلوب المشعوبه كفو العقول
 لتحصيل مباديها من سبب ونهايتها حصول المبادئ و
 وكنة من المبادئ الى المطلوب بترتيب تلك المبادئ و
 نهايتها حصول المطلوب وعند المتأخرين الترتيب اللازم
 للكون الثانية لكن ذهب الامام الرازي ان الفكر هو الامور
 المترتبة لكن النحول لم يتكفوا بالعقول وان وافق النور
 باشتغال التوفيق على العلم الرابع فلفظ مادة هي الامور المخلوقة
 وصورة هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة لتلك الامور ومحة

والخط استلزامه للمطلوب وهو منوط بعينه المادة
 والصورة معا لو فسد اوفسدت احدهما فسد
 الفكر ولم يستلزم المطا وصحة المادة كونها مناسبة ومحة
 الصورة كونها جامعة لشرائط المعبرة في باب الابعار
 والمتكفل لتحصيل هذا الامر الخطير كما ينبغي بالقياس الى
 المزية والعيبة انما هو هذا الفن طوبى لمن لم يهتد
 اذ في ويذ طوبى اللهم اجعلنا من الراغبين في
 واجبه لنا ذريعة للسبل الامارات وكافة مطالبنا
 ولما تفرعنا بين العقم ان بيان غاية العلم و
 بيان موضوعه ينساق الى الامور في رسم ارادته
 ان يشير الى رسم ايضا قد يكون مناسقا للامور
 موضوعه وغاية فقال فانه يرجع في التوفيق الاول
 الحاكم ما عتبار الجهة الواحدة الذاتية معرفة الموضوع
 على المذهبين الى التقدير بموضوعية موضوع المنطق
 حيث حصل من التوفيق مقدمة هي الا المعلومات
 او المعقولات الثانية ما يبحث عن عوارض الذاتية
 ولما مقدمة من الجارح هي ان ما يبحث في العلم عن عوارض
 الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيحصل من كائين المقد
 التقدير بموضوعية الموضوع المنطق الى التقدير
 بان المعلومة او المعقولات الثانية موضوع المنطق او
 موضوع المنطق المعلومة او المعقولات الثانية فالموضوع

اما موضوعه لا يجوز ان يكون التصديق بهيته ذات الموضوع لمو
 صوفية من مقتضات الشروء وتصوره من المبادئ التصورية
 التصورية وتصور مفهوم الموضوع المعنى ما يبحث في العلم
 عن عوارض الذاتية لكون موضوع العقبة او محولها
 فمنها امور اربعة ربما يقع بينها اشتباه فلا يكون من
 المشتهرين كما بطلان ضبط عشوار والركيبين شططا
 وفي التوفيق الثاني ان يدرج معرفة الغاية الى التصديق
 بقاية الفهم اذ حصل منه ان معرفة معنى الفكر وفاده
 مما يترتب على المظن فكل ما يترتب على الشيء وفادته
 ذلك الشيء فيفيد ان معرفة معنى الفكر وفاده غاية
 المظن ففهم ان المراد باندرج التصديق بالموضوع
 والغاية في التوفيق حصول التمكن التام على ذلك التصديق
 بواسطة حصول مقدمات كلية من التوفيق صالحة لان يجعل
 اقدم مقدمي الدليل المستلزم اياه لا انتجود التوفيق
 كحصول التصديق المذكور حتى يراد ان يضمن الكتاب
 التصديق من التصور على ان ذلك محال يتم بمركان على
 امتناعه ولما كان العدماء يذكرون في صدور الكتب
 ما يستعمل بالروشن الثانية وكان منها العتق الى بيان
 اجزاء العلم وابوابه ليطالب المتكلم فكل باب منها ما يليق
 به ولا يضيع وقته في كفضيل مطالبه اراد ان يشارح
 ان يذكر من تلك الروس القصة حكيم ان ما لا يدرك كله لا

لا يترك كله فقال ثم نقول لما كانت الوضوح من تدوين
 المنطق معرفة الناظر المفكر حتى الفكر الجزئي الوارد
 على العين النظر في مبادئ معينة ومواد مخصوصة
 والفكر الجزئي اما لتفصيل الجهد ولا التصورية او التصديقية
 الى المحولات من جهة التصور والجهول من جهة التصديق
 لان المكتب هو الجهد من جهة التصور او من جهة التصديق
 التصديق لا التصور والتصديق لانها قسم من العلم
 انما عبارة عن الصورة الكاملة من الشيء وعند الفعل
 فالتساوي كفضيل حاصل فالوضوح مع المنطق في
 الحقيقة بيان جميع افكار الجزئية الموصلة الى النوع
 الجهد لكن لما كان بيانها على الوجه الجزئي متعذرا لثقلها
 لكثرة زواجر عدم انضباطها الا ان كانت مع تلك الكثرة
 راجعة الى النوع فإراد وبيانها على الوجه الصحيح يتوصل
 الى معرفة احوال الجزئية حينئذ فالحاجة اليها فلا جرم
 حصول تلك الافكار الموصلة في النوعين احدهما الموصل
 الى الجهول التصوري وثانيهما الموصل الى التصديق
 يتيسر لهم بيانها على الوجه الصحيح المصنوع كان الى
 حصول المنطق طرعا في بحث في احدهما عن الاحوال الا
 فكل الموصل الى الجهول التصوري في الاوضاع عن احوال
 الافكار الموصلة الى الجهد التصديقية فخر في الفهم طائفة
 من مسائل يبحث فيها عن احوال الشيء او اشياء متسلسلة

قد رتب الطرافا التصورا والتصديقا الى احدى المسائل
 المتعلقة بالمعلومة التصورية والافراحيات المتعلقة
 التصديقية لان التصور لا يستفاد من التصديق وما
 بالعكس فالصور او التصديقات هي المتصورات
 والمصدقات بهما هي المسائل تغير عن الشيء
 اشرف اجزائه وهو الموضوع والمسائل والحل واحد
 منها اقسام المتصورات والمصدقات بهما او
 من الطرفين مبادي ونظائر على ما يبداء به في اوائل
 الكتب قبل ان شروع في الفروع لا ريبا بل به في احدها
 اعم من المقدمة بمعنى ما يتوقف عليها شروع اما مطلق
 او على وجه كمال البصيرة ووفور البرعنة في كتيبه واما
 المقدمة بمعنى ما يعين في كتيب الفروع فهي اعم من المبادي
 وقد يطلقون المبادي على ما بعد جزء من العلوم
 في قولهم اجزاء العلوم ثلثة الموضوعات اي هلثها
 والمبادي والمسائل ويريدون بها حدود الموضوعات
 وجزائها اعراضها والمقدمة البنية او المبينة هنا كانه
 في علم آخر يتركب منها الادلة المستقلة في العلوم لا يتأخر
 مسائله ويطبق على ما يتوقف عليه الشيء ذاتا او تصورا
 او شروعا وهذا اعم مما بعد جزء من العلوم لتأولها
 معرفة الغاية وتصوره بوجه ما او يرسم وتطلق على
 من اعم وهو المراد منها هو ما لا يكون مقصودا بالذات

في الفن على معنى ان لا يكون معرفة احوال والنظر
 فيه مقصودا او يتأخر في الفن لعدم ترتيب غايته الفن
 عليه بل واسطة وان كانت المسائل المتعلقة
 بها مقصودا اصليا من الفن لكون مسائل الفن
 كلها مقصودة بالذات فيه كالكليات التي فان
 معرفة احوالها والتفريقها ليست مقصودا اصليا
 من المنطوق كما ان الكل منها مبادي فلهذا لم
 مقاصد كما قال ومقاصد فروعها يكون الشق في احوالها
 والبحث عن اعراض مقصودا او يتأخر في الفن ليرتب
 غايته الفن عليه بل واسطة كالقول الشارح
 والحجة فان غاية المنطوق التي هي العنصر التي يترتب
 على معرفة احوالها اذ المقصود معرفة صحتها ومساوئها
 لكونها موصلة بين بل واسطة كجلا ف الكليات
 والقضايا فان النظر فيها لا يما من لكونها من اجزائها
 فكان بهذا الاعتبار اقسامه الى اقسام الفن
 اربعة المباديين والمقاصدين مبادي التصور
 الى المبادي الكاشفة في جانب التصور
 الى المباحث المتعلقة بالمعلومة التصورية الكليات
 الخمس لتوقف القول الشارح الذي مقصود بالذات
 عليها كاصد اقسام الفن المسائل والمباحث

عن الكليات الخمس والاعمال المبادى فمما انفردت بالابحاث
كما ظهر ومما قصدنا الى المقاصد في جانب التصورات
النورانية بل الاقوال الشارحة فاحد افهام ايضا
المباحث المتعلقة بالقول الشارح والمقاصد في
الامباحث ومبادئ التصديقات الى المبادئ الكائنة
في جانب التصديقات الى المباحث المتعلقة بالمعلومات
التصديقية القضايا با انواعها واحكامها الى العكس
والنقيض ولولنا ان شرطنا وسميت به احكام
القضايا لانها حكم على القضايا با احكام باعتبارها
فيقال ان قضية الموجبة الجزئية عكس الموجبة
الكلية واما صح ذلك واما افردنا بالذكر مع ان ذكرها
في القضايا لانهم كانوا يجعلون الاحكام في
باب مقابل لباب القضايا ولما جعلنا هذا
للنسبة اريد النسبة على ذلك فلم يكن بد من
القضايا مع سموها للاحكام فصاروا في
الاباحث المتعلقة بالقضايا واحكامها الى
الموضوعات الدكرية في هذه المباحث انواع
القضايا واحكامها فلا يرد انه لا يكون التقابل
بين القضايا واحكامها لان القضا موضوع
حقيقي لهذه المباحث وليس احكامها مو

موضوعا حقيقيا لشيء من المباحث ومما
صدها الى موضوع التصور واما المقسم
الاقسام ولا يتلخص في وجهك ان القياس
مطلوب من مقاصد الفن في جانب
التصديقات وينظر في احوالها بجلالات
عبارتين فلا وجه للتخصيص لان مباحث
الصورة بلغت في الكثرة مبلغا كانسا
المقاصد فقط وبما حققنا من معنى المبادئ
والمقاصد وسبب الامر من العبارة الص
الصيغة ههنا فظهر ان ما اورد بعض من نقض
شرح الكتاب فيعيد عن الحق ويخفى عن
سمت الضوابط وان قرب عما ذكرنا
تارة لكنه بعيد عن حزن بمراحل ولا يتبع
المرهوى بعد ما جاءك الحق فالحق احق بالا
شياء وان كان كذلك استاء فلنقتصر على
سوء القدر مصلية على خير البشر ولولا
تراكم العوائق وعلاطم العوائق لشرحت
هذا الكتاب عن آخره ورفعت الحجاب
وميزت الغش عن اللباب على
ان اهم المحصلين متفاعة وعلايمهم متفاعة

حامد الله ومصليا على رسول الله وآله اجمعين

عبد الله الشافعي الاميني بعون الله الملك

المنان عور في بلد سوس

عصبة الله مشتر

الشيطان،

الوكوس

عنت

٢

